

الصين... نمو الناتج الصناعي 2.4% بين يناير وفبراير



زاد النشاط الاقتصادي في الصين في أول شهرين من 2023، في ظل دفع استثمارات في الاستهلاك والبنية التحتية للتعافي من أثر الاضطرابات التي تسببت فيها الجائحة، وذلك على الرغم من تحديات شملت ضعف الطلب العالمي واستمرار التراجع في قطاع العقارات.

وأدى تخلي الصين عن قيود فرضت لمكافحة «كوفيد-19» في أواخر عام 2022 إلى تعزيز تنشيط اقتصادها الذي تبلغ قيمته نحو 18 تريليون دولار، بعد أن شهد أدنى معدلات للنمو منذ قرابة النصف قرن. ويتوقع محللون أن «يتزايد الزخم في الاقتصاد الصيني في الشهور المقبلة».

وأظهرت بيانات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، الأربعاء، ارتفاع الناتج الصناعي في الفترة بين شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط بنسبة 2.4% عن العام الماضي.

وجاءت النسبة أقل بشكل طفيف عن نسبة الزيادة المتوقعة في استطلاع أجرته «رويترز» بلغت 2.6%. وتلك القراءة تعد ارتفاعاً عن نسبة زيادة بلغت 1.3% على أساس سنوي تم تسجيلها في ديسمبر/كانون الأول.

مبيعات التجزئة

وقفزت مبيعات التجزئة في أول شهرين من العام بنسبة 3.5% مقارنة بالعام الماضي، بما يشكل تحولاً عن انخفاض

بنسبة 1.8% على أساس سنوي سجلته في ديسمبر/كانون الأول. وتتسق تلك النسبة مع توقعات المحللين ومع آمال بأن يقود الاستهلاك الانتعاش الاقتصادي في وقت يضعف فيه تراجع الطلب العالمي صادرات الصين. وزاد الاستثمار في البنية التحتية في أول شهرين بنسبة 9% على أساس سنوي، مدفوعاً بإنفاق حكومي يهدف لدعم الاقتصاد. لكن الاستثمار في قطاع العقارات لا يزال متراجعاً بنسبة 5.7% بما يعكس حذراً من مشتري المنازل (المطورين العقاريين). (رويترز)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.